

قرار رقم (٧-٨) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١ / ٢ / ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين المدنيين بوزارة الداخلية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧٦) لسنة ١٩٩٥ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين المدنيين بوزارة الداخلية برقم (٥٦١).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٩/١٩ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصنيفاتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجنتها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١/٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١١/٢/١

قرار

مادة (١) من الباب الأول والمادتين (٤/د ، ٥/ج) من

٤٦٠٧٦



الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (٨/أ، ج) من الباب الثالث (المزايا)
النصوص التالية :-

الباب الأول :

مادة (١) :

ب) عنوان الصندوق ومقره :

٥ شارع امتداد رمسيس - أبراج الملتقى برج (٢) ادارى - الدور الحادى عشر -
ميدان العباسية.

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٤) : شروط العضوية :-

يشترط في العضو ما يلى :-

د) الحد الأقصى لسن الانضمام للصندوق ٣٧ سنة ويجوز قبول أعضاء جدد تجاوزوا
هذا السن بشرط سداد رسم عضوية طبقاً للجدول الآتى :-

السن (بالسنوات)	رسم العضوية (بالجنيه)
٣٨	٧٥.٩٤
٣٩	٢٧٩.٦٣
٤٠	٤٩٩.٥٦
٤١	٧٦٨.٦٧
٤٢	١٠٥٩.٤٠
٤٣	١٣٧٣.٢١
٤٤	١٧١١.٧٥
٤٥	٢٠٧٦.٩٢
٤٦	٢٥٠٢.٨٢
٤٧	٢٩٦٣.٠٠
٤٨	٣٤٦٠.٤٤
٤٩	٣٩٩٨.٦٠
٥٠	٤٥٨١.٥٣
٥١	٥٢٤٥.٦١
٥٢	٥٩٦٧.١٦



٤٦.٧٦

٦٧٥٢.٣٦	٥٣
٧٦٠٨.٤٥	٥٤
٨٥٤٣.٥٧	٥٥
٩٥٩٩.٤٠	٥٦
١٠٧٥٨.٣٠	٥٧
١٢.٣٣.٦٩	٥٨
١٣٤٤١.٣٧	٥٩

مع مراعاة ما يلي :-

- يحسب السن عند الانضمام بالفرق بين تاريخ الانضمام وتاريخ الميلاد.
- تحسب كمسور السنة نسبياً.
- يجوز سداد المبالغ المستحقة على الأعضاء الجدد (إذا بلغت ١٥٠٠ جنيه فأكثر) على أقساط لا تتجاوز ثلاثة أعوام بدون فوائد.

مادة (٥) :

تتكون الاشتراكات مما يلي :-

ج) مساهمة وزارة الداخلية بواقع ٥٠٠٠٠٠٠ جنيهات سنوياً كحد أدنى وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء المساهمة المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية في الأحوال التالية :-

- أولاً : في حالة إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية :-
يؤدى الصندوق للمعضو ميزة تأمينية بواقع ١٥٠٠٠ جنيه بشرط أن يكون العضو مشتركاً بالصندوق لمدة لا تقل عن خمس سنوات.
- ثانياً : في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-
يؤدى الصندوق للمعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ١٥٠٠٠ جنيه.



(ج) فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب الفصل أو الاستقالة أو النقل :-

(١) إذا كانت المدة المتبقية على بلوغ العضو سن التقاعد القانونية (٦٠ أو ٦٥)

حسب الأحوال تزيد على خمس سنوات :-

يصرف للعضو ٧٥% من الاشتراكات المسددة.

(٢) إذا كانت المدة المتبقية على بلوغ العضو سن التقاعد القانونية خمس سنوات

فأقل :-

يجوز للعضو بناءً على طلب منه أن يستمر فى عضوية الصندوق وفى حالة

عدم رغبته فى الاستمرار يصرف له ميزة تأمينية بواقع ١٥٠٠٠ جنيه ثم

تخفيض بواقع ١٠% عن كل سنة أو جزء من السنة متبقية على بلوغه سن

الستين ويحد أدنى الاشتراكات المسددة.

ثانياً : إضافة بند جديد (د) للمادة (٥) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) ومادة

جديدة برقم (٩ مكرر) للباب الثالث (المزايا) نصهما كالتالى :-

الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) :

(د) دعم من الجهة بواقع ٢٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تم سداده.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩ مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو

الانسحابات أو الإستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء إلا بعد الحصول على موافقة

الهيئة.

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى النواقيص المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير



نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦